



الفخامة بلمسة أنيقة

درة البحرين
DURRAT AL BAHRAIN

جوهرة المرجان
JAWHARAT AL MURJAN
a luxury with style

«بلكسكو» .. نحو طاقة نظيفة وآمنة

رئيس الكهرباء والماء يعلن الإنتهاء من تركيب نظام الطاقة الشمسية في بلكسكو



المشروع يتماشى مع استجابة مملكة البحرين لخفض انبعاثات الكربون بنسبة ٣٠٪ في ٢٠٣٠

تغطية: فاضل منسي
تصوير: محمد سرحان

البيئية والاجتماعية والحوكمة، وجهودهم المشكورة في تطوير مشاريع الطاقة المتجددة في المملكة بما يتسجم مع مخرجات الخطة الوطنية ورؤية مملكة البحرين في مجال الطاقات المتجددة.

وفي السياق ذاته، قال رئيس مجلس إدارة شركة البحرين لسحب الألمنيوم «بلكسكو»، جاسم محمد سيادي لداخيار الخليج، أن المشروع يمثل التوجه الاستراتيجي للشركة بتحقيق ٣ أهداف رئيسية منها دعم توجيهات المملكة في عملية خفض الكربون بنسبة ٣٠٪ في ٢٠٣٠.

وكذلك يحقق بيئة نظيفة في خلال خفض الكربون ودعم الصناعة بفتح أسواق جديدة، خصوصاً وأن هناك توجه بفرض اشتراطات جديدة تتعلق بالتصدير من خلال فرض رسوم وضرائب جمركية على من لا يلتزم بهذه الاشتراطات.

أما الجانب الثالث هو شراء ٣٠٪ من الكهرباء التي يتم استغلالها بأسعار مخفضة لمدة ٢٥ سنة القادمة بغض النظر حتى لو ارتفعت أسعار الكهرباء في المستقبل إضافة إلى سنوات دون مقابل.

وهذا يحقق ميزة اقتصادية وبيئية وصحية.

وتحدث سيادي عن أن حجم استثمار كلين ماكس في مشروع الطاقة الشمسية بلغ ٥١٠ ألف دينار وهو مشروع متوسط من ناحية الحجم.



الإنجاز الهام في التزامها بالاستدامة والحفاظ على البيئة حيث تمثل محطة الطاقة الشمسية الموجودة على سطح الشركة مسؤوليتها تجاه الحفاظ على البيئة وتوافقها مع الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ.

ويعد هذا المشروع نموذجاً للشركات الصناعية الأخرى التي تتطلع إلى دمج الممارسات المستدامة في عملياتها من خلال اعتماد الطاقة المتجددة، والتي ستمكن الشركات من



والشركات الصناعية وزبائن بلكسكو المعتمدين والجهات الحكومية المعنية بالإضافة إلى ممثلي الطاقة المتجددة لتطوير مشروع الطاقة الشمسية الكهروضوئية في البحرين.

ونوه بأن هيئة الكهرباء والماء تهدف إلى تبني أفضل الممارسات في مجال الطاقة المتجددة وذلك من خلال العمل على تنفيذ خطة التحول للطاقة المستدامة، والتي سيتم من خلالها تبني مبادرات الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة وبالتالي الحد من الانبعاثات الكربونية للوصول إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول العام ٢٠٦٠، وبما يتوافق مع التزامات المملكة الدولية.

ويأتي هذا المشروع استجابة لرؤية مملكة البحرين لخفض انبعاثات الكربون بنسبة ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ وصافي انبعاثات كربونية صفرية بحلول عام ٢٠٦٠.

حيث تعمل محطة الطاقة الشمسية التي تم تركيبها حديثاً، على توفير ٣٠٪ من الطلب الحالي على الطاقة الكهربائية للشركة، والتي تعتبر خطوة كبيرة نحو تقليل اعتمادنا على مصادر الطاقة التقليدية وتقليل البصمة الكربونية لدينا.

وسيمكن المشروع الشركة من خفض الكربون بمقدار ١٧٧٣ طن متري من ثاني أكسيد الكربون سنوياً؛ بما يعادل زراعة ٢١,٥١٧ نخلة أو إخراج ٣٧ سيارة من الطرق. وتفتخر شركة البحرين لسحب الألمنيوم (بلكسكو) بالإعلان عن هذا

أكد المهندس كمال بن أحمد محمد رئيس هيئة الكهرباء والماء دعم الهيئة لمشروع بلكسكو للطاقة الكهروضوئية، وأن هذا المشروع يعد نموذجاً يحتذى به لشركات القطاع الخاص لتحفيزهم على المساهمة في تحقيق أهداف المملكة للطاقة المتجددة، وأشار إلى أن هيئة الكهرباء والماء تشجع التزام بلكسكو اعتماد مصادر الطاقة البديلة والمستدامة والاستثمار فيها وتشجع جميع الشركات على اتباع نهج مماثل.

جاء ذلك خلال رعايته لإعلان الشركة عن الانتهاء من تركيب نظام الطاقة الشمسية الكهروضوئية بقوة ٢,٢٥ ميجاوات، وبدأ الاتفاق بتوقيع خطاب النوايا للمشروع مع شركة كانو كلين ماكس الشركة الرائدة في تطوير مصادر الطاقة المتجددة في مملكة البحرين في نوفمبر ٢٠٢٢. تلاه توقيع اتفاقية المشروع في الثامن عشر من يوليو ٢٠٢٣ والذي اختتم بحفل الإعلان عن بدأ تشغيل المشروع في الخامس من مايو ٢٠٢٤ بحضور ممثلين عن هيئة الكهرباء والماء والبنوك



السفيرة المصرية تزور شركة VMB

وتعد شركة «VMB» من الشركات الرائدة في مجال السلع الاستهلاكية سريعة الحركة في مملكة البحرين، وهي متخصصة في استيراد عدد كبير من العلامات التجارية العالمية المعروفة للسلع الاستهلاكية سريعة الحركة، وتعمل في قطاع السلع الاستهلاكية سريعة الحركة أكثر من ١٢٠ عاماً. وتعمل شركة «VMB» باستمرار على تحسين محفظة العلامات التجارية من خلال اختيار العلامات التجارية المناسبة للسلع الاستهلاكية سريعة الحركة للتوزيع والتوريد داخل مملكة البحرين.

وقد شكرت السفيرة ريهام فريق «VMB»، كما أعرب «VMB» عن تقديره لجهود السفارة في مختلف المناسبات.

قامت سفيرة جمهورية مصر العربية لدى مملكة البحرين ريهام عبدالحاميد محمود خليل بزيارة المكتب الرئيسي لشركة «VMB» في منطقة الحد الصناعية بتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠٢٤. وقد تم الترحيب بها من قبل الشركاء الإداريين بونيت أشار وهيمات أشار، إلى جانب أعضاء الفريق الآخرين.

وقام فريق «VMB» بعرض العلامات التجارية المصرية التي تمتلكها الشركة حالياً، وناقش زيادة واردات المنتجات الغذائية المصرية إلى مملكة البحرين. كما قدم الفريق تقريراً مفصلاً عن تاريخ الواردات وخططهم المستقبلية لتوسيع المحفظة المصرية.

السماك المستورد هو البديل بعد مرحلة الحظر وارتفاع أسعار السمك المحلي

الصيادون؛ نطالب بالرقابة على السوق وتحديد أسعار الأسماك

كتبت نوال عباس:



يعد غشا تجارياً، بينما المواطنة أم علي استعدت للحظر بطريقتها الخاصة فقالت: «رقت بتخزين كميات من الروبيان وسمك الصافي والشعري، بمجرد سماعي عن الحظر لكل منها، بالإضافة إلى شراء الدجاج كبديل آخر حتى تنتهي مدة الحظر، وأتمنى أن يكون هناك مخزون سمكي جديد بعد الحظر.»

وأضاف بوف فيصل: «لقد لجأنا إلى السمك المستورد لأنه لا يوجد بديل آخر بعد الحظر وشح السمك البحريني وارتفاع سعره، رغم أن الجودة للسمك البحريني أفضل.»

ومن جانبه علق سامي سيار صاحب مشروع الاستزراع للروبيان: «نحاول سد احتياجات السوق البحريني في اوقات حظر الروبيان من خلال الاستزراع للروبيان طوال العام، وسنقوم بطرح حوالي ٣٥ طناً من الروبيان بجميع الأحجام نهاية شهر يونيو القادم.»

الجدير بالذكر أنه قد أعلن المجلس الأعلى للبيئة عن بدء سريان فترة حظر صيد أسماك الشعري والصفافي والعندق، اعتباراً من ١ مايو حتى ٣١ مايو ٢٠٢٤، بموجب القرار رقم (٢) لسنة ٢٠٢٤ بشأن حظر صيد أسماك الشعري والصفافي والعندق، وذلك في إطار الإجراءات التي تتخذها مملكة البحرين لحماية الثروة البحرية والحفاظ على المخزون لتعزيز التوازن البيئي وإعادة تأهيل النظام الإيكولوجي.

وأوضح أن المادة الأولى من القرار تنص على أنه «يحظر خلال شهري أبريل ومايو من كل عام، الصيد في المياه الإقليمية لمملكة البحرين، لأسماك الشعري والصفافي والعندق، على أن يكون الحظر لعام ٢٠٢٤ خلال شهر مايو فقط، ويجب على الصياد الذي تقع في معدات صيده هذه الأنواع من الأسماك وقت الحظر أن يبادر إلى إطلاقها في البحر، وذلك مع مراعاة العناية اللازمة بسلامتها.»

الأخر هناك السمك المستورد من عمان والإمارات وتركيا والهند، واليمن وسريلانكا، وباكستان، لافتاً بأنه رغم ارتفاع سعر السمك المستورد إلا أن المستهلك لا يجد خياراً آخر لسد حاجته.

بينما يقول الجزارف أحمد عون: «بعد الحظر ارتفعت أسعار بعض الأسماك فوصل سعر كيلو الهامور من ٥ دنانير ونصف إلى ٧ دنانير، والكند من ٥ دنانير الكيلو إلى ٦ دنانير ونصف، بينما حمام الجش بدنانيرين ونصف والقرقفان الكيلو بدنانير ونصف، واللحلاح الكيلو بدنانير واحد، والعنايفر الكيلو دينار واحد، والقرضي الكيلو بدنانير ونصف، مشيراً إلى أن من أهم أسباب ارتفاع أسعار الأسماك المحلية تزايد الطلب وقلة المعروض والتنافس بين الصيادين على شرائه لربائهم، مما يجعل الزبون يضطر إلى شراء المستورد، محذراً أن بعض الباعة يبيعون السمك المستورد ويعرضونه للبيع على أنه سمك محلي، وهذا

أكد الصيادون والجزازيف لـ(أخبار الخليج) أن حظر سمك الصافي والشعري والعندق الذي بدأ في شهر مايو الجاري أدى إلى ارتفاع أسعار السمك المحلي غير المحظور، والذي يتوفر بكميات قليلة في الأسواق مما أدى إلى لجوء الزبائن إلى شراء السمك المستورد كبديل، وبينما في الجانب الأخرى طالب بعض الصيادين أن تكون هناك رقابة على السوق المحلي والفرشاة وتنظيم السوق وتحديد الأسعار للسمك منعا للتلاعب والغش التجاري.

ويقول محمد الدخيل رئيس جمعية قلالي للصيادين: «بعد حظر سمك الصافي والشعري والعندق هناك خيارات أخرى وأنواع أخرى من السمك البحريني وهي الهامور والكند، والرييب وحمام الجش، والفنسر، وغيره ولكن نظراً إلى شح الموجود ارتفع سعره بسبب الصيد الجائر، وتاجير الرخص وغيرها من الأسباب، ما أدى إلى لجوء الزبائن إلى بدائل أخرى وهو السمك المستورد من الخارج، وطالب الدخيل من الجهات المختصة رقابة السوق وتنظيمه وتحديد أسعار السمك وخاصة أن البعض من الجزازيف يبيعون السمك المستورد على أنه سمك محلي، وهذا يعد غشاً تجارياً ويؤدي إلى تشويه سمعة السوق البحريني وخاصة أن هناك زبائن من دول الخليج.

ومن جانبه قال الصياد عقيل علي أحمد: «هناك بعض الأسماك القليلة المحلية الموجودة في السوق مما أدى إلى ارتفاع سعرها بعد حظر الصافي والشعري مثل سمك الهامور الكيلو بـ ٧ دنانير، وكيло الكند بـ ٦ دنانير ونصف الدينار، وكيло الرييب ٣ دنانير ونصف الدينار وكيло الدويمى بدنانيرين، وكيло السلوس دينار واحد، وكيло بدج رياش دينار واحد، وكيло الرييب بـ ٣ دنانير ونصف الدينار، بينما في الجانب